الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٤١
الجمعة، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

البند ٢١ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

تقرير الأمين العام (A/49/450)

مشروع القرار (A/49/L.6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا ليعرض مشروع القرار A/49/L.6.

السيد بايايس أرانا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنني ممتن لمنحي هذه الفرصة لأتكلم في هذه المناسبة كي أعرض على الجمعية العامة، لنظرها، مشروع القرار A/49/L.6 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية".

من دواعي الارتياح البالغ أن أقول، كما يتبين من تقرير الأمين العام، الذي قدم إلى الجمعية العامة عملا بالقرار ١١/٤٧، بشأن مسألة التعاون بين المنظمتين، إن التعاون المحرز في مختلف المجالات لم يُحسن فحسب بل أنه يجري أيضا صقله باستمرار وجعله أفضل تنسيقا وأكثر فعالية.

إن تقديم مشروع القرار، الذي شاركت فيه ٣١ دولة من منطقة أمريكا اللاتينية، يكتسي أهمية كبرى بالنسبة لنيكاراغوا، حيث أن نيكاراغوا وبقية أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المتضافرة كلها قد استفادت بصورة مباشرة من مختلف الأشكال التي اتخذها التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

فلقد اتخذ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، منذ التوصل إلى اتفاق على الإجراءات الأساسية التي أرساها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في سياق عملية السلام دون الإقليمية، وبموجب قرار الجمعية العامة ٢٣١/٤٣، شكلا ملموسا في أمريكا الوسطى، فهناك الإشراف على العمليتين الانتخابيتين في نيكاراغوا والسلفادور؛ والخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا اللاتينية؛ وتقديم المساعدة الإنسانية في حالة وقوع كوارث طبيعية في منطقتنا دون الإقليمية. وما هذه إلا بعض المجالات التي جرى فيها مثل هذا التعاون.

ومن المهم أن نبرز أنه على أثر التعاون الوثيق القائم بين المنظمتين حتى الآن، شكلت لجنة الدعم والتحقق الدولية وأهم أنشطة اللجنة هي الأنشطة المتصلة بالحالة في هايتي.

94-86786

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

وقد أكد السيد سيزار غافيريا تروخييو الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، في بيانه في اجتماع القمة البيئية لأمريكا الوسطى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في ماناغوا بنيكاراغوا في يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام، أكد أن المنظمة مع الحفاظ اللازم على هويتها وخصائصها ستعمل، يدا بيد مع الأمم المتحدة، على ضمان استمرار العمل الذي بدأ من قبل بأسلوب منسق ومشترك.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنه، في حالة هايتي، كان هناك بالفعل تعاون حقيقي بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وعلى أساس العرض الذي تقدم به الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، طلب الأمين العام للأمم المتحدة من منظمة الدول الأمريكية المشاركة في البعثة المدنية الدولية في هايتي. إن التعاون والتنسيق بين هاتين المنظمتين مثال واضح على ما يمكن تحقيقه عندما تتوفر الرغبة الحقيقية والارادة السياسية اللازمة للعمل معا لحل المشاكل التي تستأهل ذلك.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لم يتبلور في أمريكا الوسطى وهايتي فحسب، كما يذكر الأمين العام في تقريره؛ فلقد تحقق التعاون والتنسيق كذلك في عدد من البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، حيث جرى تكثيف للعمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ومنظمة الصحة العالمية، وما هذا إلا غيض من فيض من الهيئات المعنية.

وفي ضوء هذه الحقائق، فإن فقرات الديباجة في مشروع القرار A/49/L.6 تشير إلى قيام الجمعية العامة بدراسة تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية (A/49/450)؛ وإلى أنها تأخذ في الاعتبار تقريري الأمين العام المعنونين "خطة للتنمية" و "خطة للسلام"؛ وتضع في الاعتبار كون ميثاق الأمم المتحدة ينص على وجود تنظيمات ووكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيه ومناسبا ما دامت أنشطتها متلائمة، مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

وبالمثل، تلاحظ الديباجة بارتياح أن الاجتماع العام الثاني بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة وممثلي منظمة الدول الأمريكية قد عقد بمقر منظمة الدول الأمريكية في يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ١٩٩٣؛ وأن الاجتماع القطاعي المعني بإدارة الكوارث الطبيعية في الأمريكتين عقد في بربادوس يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

وفي منطوق مشروع القرار، تلاحظ الجمعية بارتياح تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ثم تعرب عن ارتياحها للتعاون الوثيق بين المنظمتين في العمليات المشتركة للبعثة المدنية الدولية في هايتي.

ويذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال المنظمة أنه وردت في "خطة للسلام" إشارة إلى حالات عديدة كانت فيها الترتيبات أو الوكالات الإقليمية تملك امكانات ينبغي الاستفادة منها في أداء مهام الدبلوماسية الوقائية وصون السلم وصنع السلم وبناء السلم بعد الصراع، وأن من الموصى به، بالتالي، إشراك الترتيبات والمنظمات الإقليمية على نحو أكبر في أنشطة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، فإن مشروع القرار، في فقرات المنطوق، يرحب كذلك بعقد اجتماعات بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام الجديد لمنظمة الدول الأمريكية، ويطلب من الأمينين أو ممثليهما، استئناف المشاورات الهادفة إلى التوقيع خلال عام ١٩٩٥ على اتفاق للتعاون بين المنظمتين.

وأخيرا، فإن مشروع القرار، إذ يوافق على النتائج والتوصيات التي أسفر عنها الاجتماع العام الثاني بين ممثلي المنظمتين المعقود في أيار/مايو ١٩٩٣، يوصي بعقد اجتماع عام ثالث في ١٩٩٥ لمواصلة العملية التشاورية. ويطلب إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن تنفيذ "القرار الحالي"، ويقرر إدراج بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع والحاجة إلى أن تعبر الجمعية العامة عن رأيها في مسألة لها كل هذه الأهمية، فإن وفد نيكاراغوا والمشاركين الآخرين في

تقديم مشروع القرار، يأملون في أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن تبت الجمعية في مشروع القرار أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد نوردنفلت (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة وشؤون مجلس الوصاية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أريد أن أحيط الأعضاء علما أنه إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/49/L.6، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، فإن الأمين العام لا يتوقع أية آثار مالية تترتب على الميزانية البرنامجية من جراء اعتماده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.6؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر بأن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

تقرير الأمين العام (A/49/382)

مشروع القرار (A/49/L.7)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بيرو لكي يعرض مشروع القرار A/49/L.7.

السيد أتشا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن سفير بيرو وممثلها الدائم، السيد فرناندو غويين.

ومن دواعي سروري أن أعرض مشروع القرار A/49/L.7، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية"، الذي شاركت في تقديمه جميع الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

والغرض الرئيسي لمشروع القرار هو تعزيز وتوسيع التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وهذا التعاون سيفسح لنا المجال كي نواجه المشكلات الجديدة بحلول تدمج بين النظرة العالمية للأمم المتحدة والمدخلات المحددة للهيئات الإقليمية. ولذا فإن مشروع القرار يسعى إلى الإسهام في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة في جزئنا من العالم.

فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا تعد أولوية، وذلك ينعكس في المقاصد الأساسية لمنظمتنا، وفي القرار القاضي باعتماد "خطة للتنمية". ونعتقد أن من الصواب العمل على إحكام، وزيادة تعزيز، أواصر التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والنظم الاقتصادية الإقليمية.

فالاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي، التي تتجسد في عولمة الأنشطة الاقتصادية وزيادة الصلات، ترافقها عملية توطيد للتجمعات الإقليمية. وكل ذلك يشير إلى ضرورة أن تظل المنظمة باستمرار في طليعة التطورات السياسية والاقتصادية. والنظام الاقتصادي الإقليمي الذي يقوم على غرار المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بجانبيها الاثنين - أي التشاور والتنسيق على الصعيد الدولي والتعاون على الصعيد الإقليمي - قد يصبح مفتاحا لتنسيق الجهود العالمية التي يبذلها المجتمع الدولي وللتنفيذ العملي، في كل منطقة، للقرارات المعتمدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بهاتيا (الهند).

إننا نلاحظ أن ميزانية الأمم المتحدة أخذت تخصص أكثر فأكثر للأنشطة المتعلقة بحفظ السلم وصون الأمن الدولي، وهما مسألتان تتصفان بأهمية بالغة وتحظيان بدعمنا غير المشروط. ومع ذلك، يوجد خلل خطير من حيث التناقض السريع في الأموال المخصصة للأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتعاون

وتعزيز التجارة في إطار المنافسة الحرة، والتنمية المستدامة، وهي المتغيرات الأساسية التي نعمل نحن في المجتمع الدولي بإصرار على تعزيزها.

وهنا من المناسب للأمم المتحدة أن تجني مغانم التعاون المنسق داخل كل من النظم الاقتصادية الإقليمية، مستفيدة من قدرتها التكتيكية القيمة وبنيتها التحتية القادرتين على وضع دراسات وتحليلات ترتكز على حقائق الواقع. ومن شأن هذا الجهد المشترك أن ييسر العمل السياسي والدبلوماسي المحدد الهدف. ففي عالم يتزاد فيه التخصص، من الضروري أن نستغل المزايا المقارنة التي قد توفرها النظم الاقتصادية الإقليمية، مثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من القيود القائمة من حيث توفر مبالغ إضافية كبيرة، يمكننا أن نسعى إلى طرح مقترحات مبتكرة تكشف لنا مواطن الفرص الممكنة لبلداننا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

لقد تجمعت فعلا تجارب محددة ينبغي المضي في متابعتها. فالتعاون الوثيق القائم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو حالة تصلح مثلا على ذلك. وفي هذا السياق، نحن نشجع استمرار تدفق الموارد الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (المشروع RLA/92/008)، الذي هو دعم يتصف بأهمية بالغة في تنفيذ دراسات قيمة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذه الدراسات تتعلق بالخصخصة، وبإعادة تجهيز وتشكيل مؤسسات الأعمال، وعصرنة نظم الانتاج باعتبارها عوامل استراتيجية في النهوض بالقدرة التنافسية على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام (A/49/382). ونطلب من الأمانة العامة أن تسجل علمها بالحاجة إلى تخصيص موارد للمشروع المذكور توا، والحاجة الى إثبات ذلك في الوثائق الرسمية لهذه الدورة.

إن ديباجة مشروع القرار الذي أعرضه على الجمعية العامة لتنظر فيه تشير على نحو خاص إلى الأنشطة المتعددة التي قامت بها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مع مجموعة من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن قيام المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بتنفيذ برامج اقتصادية إنمائية ذات أولوية للبلدان في منطقتنا.

وفي منطوق مشروع القرار، تحيط الجمعية العامة علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام، وتحث اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستمرار في توسيع وتعميق ما يضطلعان به من أنشطة تنسيق ودعم متبادل مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وهي تحث الوكالات المتخصصة والهيئات والبرامج الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على تكثيف تعاونها مع أنشطة هذه الهيئة الإقليمية. وتطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن يُقيما معا تنفيذ الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والمنظومة، وأن يقدما بعد ذلك تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

وفي ضوء عدم احتواء مشروع القرار على أية عناصر يمكن أن تكون خلافية، وكونه يعبر عن طموحات البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بتوسيع وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، يود وفد بيرو، متكلما بالنيابة عن جميع المقدمين - وهم يمثلون كل أعضاء المنظومة - أن يعرب عن الأمل في أن تعتمده الجمعية العامة دون تصويت.

السيد غازموري (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دأبت على مدى عدة سنوات على تقديم مشروع قرار يرسي الأساس لقيام مزيد من التعاون المفيد بين المنطومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظومة الأمم المتحدة.

ومنذ إنشاء تلك الهيئة لتنسيق المواقف الإقليمية حيال المسائل الاقتصادية، وهذه المجموعة من البلدان تبدي تحسنا نوعيا في طريقة افصاحها عن مصالحها والعمل على النهوض بها. وهذا التناسق قد تحسن بفضل التعاون الذي تتلقاه المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من الأمم المتحدة. مما يدعونا بالتالي إلى التأكيد على الحاجة إلى الحفاظ على علاقات التعاون بين هيئتينا وزيادة تطويرها.

وبوجه عام، يمكننا أن نرى انبعاثا للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وهذا الانبعاث يستمد دعما قويا من النجاح في إدارة اقتصادات البلدان النامية، على الرغم من أن تلك الاقتصادات لا تمثل سوى ٢٠ في المائة من الناتج العالمي.

وتضاف إلى حقيقة أن البلدان النامية تسهم فعلا في انتعاش النمو العالمي أثناء العقد الحالي، حقيقة أخرى هي أن هذه المجموعة من البلدان نفسها قد ظلت منذ العقد الأخير مصدرا لتدفقات مالية إلى العالم الصناعي.

وفي هذا السيناريو الاقتصادي الجديد الذي يتصف بوجه عام بالأخذ بمبادئ واجراءات الاقتصاد السوقي، تواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضرورة تكييف الهياكل الانتاجية لكل بلد من بلدانها مع هذه الظروف الجديدة، وسيتعين على هذه المجموعة بالمثل أن تتخذ خطوات لتكيف نفسها مع الإطار المعياري الذي أسفرت عنه الجولة الأخيرة من المفاوضات التجارية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات). ونحن على ثقة بأن هذه الجهود الإقليمية ستفضي إلى تحقيق الحد الأقصى من الفوائد المترتبة على زيادة السيولة في التجارة الدولية.

وإذا استندنا في حكمنا على الأمور إلى الاحصاءات لوجدنا أن العمل الذي أنجز في المنطقة كان إيجابيا من حيث النتائج الأولية التي تحققت للاقتصاد الكلي. ولعل هذا يوفر حافزا للاستمرار في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية في المنطقة. ومع ذلك، يجب أن ننبه إلى أن التكلفة الاجتماعية لعملية إعادة التكيف هذه باهظة للغاية في معظم الأحيان.

إن التحدي الكبير الذي نواجهه، وهو تحد لا يمكننا تجنبه، يتمثل في تضافر الجهود من أجل تحديث اقتصاداتنا وإضفاء الطابع العالمي عليها، مع الكفاح بحزم ضد الفقر، وبناء مجتمعات تكون فيها المساواة والعدالة الاجتماعيتان الهدفين الرئيسيين.

إن التغلب، في فترة قصيرة تاريخية، على أوجه الخلل الاجتماعي البالغة التي نواجهها في منطقتنا أمر ضروري للنمو المستدام والاستقرار الديمقراطي في المنطقة.

وعلى الرغم من الدلائل التي تبرر مزيدا من التفاؤل بامكانيات التجارة، نلاحظ للأسف استمرار النزعة الحمائية في الأسواق الصناعية الرئيسية، وتصاعدها في بعض الأحيان. لهذا السبب لا يمكن لمنطقتنا أن تعتمد فحسب على مجرد القدرة على تحسين مستويات تنافسها التجاري على المستوى الدولي لكي تظفر بالنجاح في دخول الاقتصاد العالمي.

انسجاما مع ما قلته توا، نؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى تماسك أقوى لمواصلة الكفاح ضد الحمائية في الأسواق الاستهلاكية الرئيسية. ونعتقد أن هذا هو خير سبيل لكفالة الوصول الكافي لمنتجاتنا إلى هذه الاقتصادات مع تحقيق الأداء العادل في التجارة الدولية في الوقت نفسه.

إن التجارة في منطقتنا يجري تحريرها، لكن العملية لن تنجح إلا إذا أوفت البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة بالاتفاقات التي توصل إليها في جولة أوروغواي الأخيرة الخاصة بالاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).

وحتى تسير التجارة الدولية بطريقة سليمة يجب أن يتوفر الدليل على أن لدى العالم المصنّع الإرادة السياسية اللازمة لتكييف اقتصاداته بحيث تتمشى مع القواعد التي وضعتها مؤسسات "بريتون وودز" المتعلقة بالعجز في الميزانيات، وبخاصة فيما يتعلق بالمعونات الزراعية.

وتوسيع التجارة الدولية هو وحده الذي سيتيح للسوق أن تجتذب قطاعات كبيرة من السكان تجد نفسها الآن مستبعدة من الاستهلاك. إن انبعاث الاقتصاد عالميا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتوسيع التدريجي للتجارة العالمية.

ولتمكيننا من مواجهة هذه التحديات، يكتسي الدعم التقني الذي تستطيع منظومة الأمم المتحدة تقديمه إلى جهود التنسيق في إطار المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أهمية قصوى.

إن هذا الوضع يملي على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تجدد التزامها بتحقيق التكامل. ونحن عاقدوا العزم على تحسين آلية تحقيق التكامل الإقليمي

وضمان الوصول الأفضل لبلداننا إلى النظام الآخذ في الظهور والمتسم بظهور تكتلات اقتصادية كبرى.

إن شيلي ما برحت تتبع سياسة متسقة لإدماج اقتصادها في الأسواق العالمية. فهي بلد مفتوح على العالم، يعتمد على تجارة مع البلدان الأخرى تمثل ٤٠ في المائة تقريبا من ناتجه القومي الإجمالي.

وهذه السياسة الخاصة بتحقيق الوصول إلى السوق الدولية تتضمن، من بين عناصرها الأساسية، تعزيز عملية التكامل في منطقتنا. وبالتالي، فإننا نعتزم ممارسة سياسة إقليمية متفتحة من شأنها أن تتيح لنا تحقيق مواءمة أفضل بين اقتصاداتنا المختلفة وسمات الاقتصاد المتزايد العولمة. وبهذه الروح ضاعفنا خلال الإدارة الراهنة للرئيس فري جهودنا لتحقيق الوصول إلى السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وطوال الأشهر الأخيرة، عجلنا سير المفاوضات الرامية إلى الوصول إلى شروط سليمة لكفالة المشاركة الأنشط من جانب شيلي في تلك الآلية.

لقد وقعت شيلي أيضا على اتفاقات ترمي إلى التبادل الاقتصادي والتجارة الحرة مع معظم بلدان المنطقة. وقد وقعنا حتى اليوم على صكوك من هذا القبيل مع المكسيك، وفنزويلا، والأرجنتين، وبوليفيا، وكولومبيا، وهناك اتفاقات يجري التفاوض بشأنها الآن مع إكوادور وبيرو. كما أن برامج التعاون المتبادل مع بلدان أمريكا الوسطى يجري تعزيزها أيضا.

لقد دعمنا كذلك أواصرنا مع بلدان منطقة الكاريبي بزيادة علاقاتنا السياسية والاقتصادية والتعاونية.

وسياسة التكامل النشطة هذه مع أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ستمضي جنبا لجنب مع جهودنا لتحقيق اتفاقات تبادل مع أجزاء أخرى من العالم، مثل منطقة آسيا - المحيط الهادئ حيث شاركت شيلي مؤخرا في مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا - المحيط الهادئ (الأبيك). كما بدأت أيضا محادثات لإرساء الطابع المؤسسي على علاقاتنا الاقتصادية مع بلدان اتفاق التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية (نافتا). وأخيرا نحن نسعى - بالاشتراك مع بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية - إلى إيجاد طرق جديدة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وأود، في الختام، أن أؤكد مجددا أهمية المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من حيث المشاركة الإقليمية في السيناريو الاقتصادي العالمي الجديد، كما أود أيضا أن أؤكد مجددا الحاجة إلى استمرار حصولها على تأييد منظومة الأمم المتحدة في سعيها إلى تحقيق هذه الغاية.

السيد فلورس أوليا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إننا إذ نقترب من نهاية القرن نشهد تغيرات وتحولات كبيرة. وقد يقال إنه ما من مجال من مجالات الشؤون الإنسانية لم يتأثر بهذه التغيرات الدينامية. وهذه الحالة انعكست أيضا في عمل الأمم المتحدة. لقد أضيفت مسائل جديدة إلى قائمة البنود الاقتصادية التي كانت تدرج بشكل تقليدي على جدول أعمال المنظمة، ولكننا يجب أن نعترف أيضا بأننا نرى علاقة متداخلة بدرجة متزايدة بين جدول الأعمال القديم وجدول الأعمال الجديد. ونتيجة لذلك، لا يمكننا أن نتناول هذه المسائل منعزلة، وإلا فإننا نجد أنفسنا متخذين نهجا تجزيئيا زائفا وبالتالي لا نحصل إلا على رؤية جانبية للمشاكل.

إن عملية العولمة المتنامية والترابط المتزايد في الاقتصاد الدولي تعني أنه ما من بلد يمكنه أن يكتفي بمجرد مراقبة عملية التحول المستمرة هذه. إن عدم المشاركة سيسفر عن فقدان الفرص وعن ركود الاقتصاد الوطني.

إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي قد انخرطت بشدة في عملية التحول هذه حرصا على التمكن من تحسين إمكانيات وصولها إلى النظام الدولي الجديد.

وليس هذا بالعمل السهل. فهو يتطلب إرادة سياسية مصممة، بل جهدا فكريا مركزا لضمان تفاعل المجتمعات في الوقت المناسب وبالصورة السليمة مع هذه الأوضاع الجديدة. وبينما نسير في هذا الطريق، تقوم المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بدور بالغ الأهمية في تحليل وتقييم الاتجاهات ووضع مقترحات محددة لمساعدتنا على مواجهة التحديات الجديدة والاستفادة من الفرص الجديدة.

إن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية - منذ إنشائها - أي منذ حوالي ٢٠ عاما - تساهم في ضمان أن يكون لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حضور أقوى في مختلف المفاوضات الدولية، وتسعى إلى ضمان تحقيق المنطقة لأوسع تنويع ممكن في تعاملاتها مع سائر العالم، بغية النهوض بالتعاون والتكامل الإقليميين. فقد كان هذا بالفعل من بين أهم منجزاتها.

إننا نود أن نشكر الأمانة العامة على تقريرها (A/49/382) بشأن هذا الموضوع، إنه يوضح مختلف الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ونحن نلاحظ بارتياح أن هذا التعاون قد زاد في الأعوام القليلة الماضية.

إن التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يكتسي أهمية خاصة في تشجيع ودعم التنمية على الأخص. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نذكر بالذات الدعم القيم الذي تلقته المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد مجددا أهمية المضي في تعزيز ذلك الدعم.

ونود أن نبرز أيضا التعاون المتزايد من جانب المجموعة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - وهو تعاون ينعكس بوضوح في المسائل التجارية والبيئية والسلعية والصناعية والإنمائية بشكل عام.

إن الدراسات من أمثال الدراسة الواردة في "خطة للتنمية" (A/48/935)، والدراسات المقدمة إلى مؤتمر القمة العالمية المعني بالتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وذلك قليل من كثير، بالإضافة إلى المبادرات الخاصة بوضع برنامج متوسط الأجل يربط أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من ناحية واليابان من ناحية أخرى في جهد لتحديد الخطوات التعاونية الممكنة في مختلف المجالات، جنبا إلى جنب مع دخول النظام المتكامل للتجارة الخارجية في إطار رابطة أمريكا اللاتينية للتصميم الصناعي إلى حيز النفاذ والاقتراح الخاص بإقامة دورة سنوية عملية بشأن تكامل أمريكا الوسطى كل هذه تعد، في جملة أمور، أدلة واضحة على التزام المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية القاطع بتعزيز وتطوير العلاقات فيما بين دول المنطقة وبزيادة حضور بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في جميع أرجاء العالم.

والعمل المنجز في الاجتماع العشرين لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد مكن البلدان الأعضاء في المنظومة من التفكير على النحو اللازم في مستقبل المنظمة في عيدها العشرين. كما مكن الخبراء الدوليين من مناقشة ضرورة ربط أنشطة المنظومة بالجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الجديدة الماثلة أمام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - أي جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي الأساسي للقرن الواحد والعشرين.

ونحن نرى، إزاء هذه الخلفية وتقديرا لدور المنظومة في تسهيل التشاور والتنسيق والتعاون بين دولها الأعضاء، أن المنظومة ينبغي أن تستمر في توسيع وتكثيف تعاونها مع الأمم المتحدة بشأن المسائل التي هي محل اهتمام خاص بالنسبة لمنطقتنا. إن تجربة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة دليل واضح على أن الجهود المجتمعة للهيئات الإقليمية والدولية باتت تشكل اليوم عاملا أساسيا في التنمية.

السيد أنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أتكلم بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال وأن أوصي الجمعية العامة بأن تعتمد بالإجماع مشروع القرار A/49/L.7 المطروح عليها الآن. وأفعل ذلك نيابة عن الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي وفي الأمم المتحدة - وهي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وبلدي غيانا.

والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، باعتبارها منظمة إقليمية تربط بلدان الكاريبي وأمريكا اللاتينية، ما فتئت منذ إنشائها في عام ١٩٧٥ توسع مجال نشاطها وعضويتها. ونحن في الاتحاد الكاريبي نرحب بشعور من الاعتزاز بانضمام دولة بليز العضو في الاتحاد إلى المنظومة، حيث كانت أحدث عضو ينضم إليها.

إن المنظومة قد أثبتت الآن قدرتها كذلك على مد تعاونها خارج منطقتنا. فقد صدر قرار مؤخرا من مجلس أمريكا اللاتينية أعطى المنظومة ولاية لإقامة علاقات مع جنوب افريقيا في سياق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة اتخذت في وقت سابق من هذا العام خطوة تاريخية بالتصويت بعودة ذلك البلد إلى رحابنا. لذلك فإن قرار مجلس أمريكا اللاتينية يتفق وسياسات الأمم المتحدة وآمال وأماني شعب جنوب افريقيا.

إن التعاون بين المنظومة والأمم المتحدة يقوم على أساس الأهداف المشتركة بين المنظمتين في النهوض بالسلم والتعاون والتنمية. إن أهداف ومسؤوليات المنظومة في هذا الصدد شاملة في حين أن مواردها للأسف محدودة إلى حد ما. ولهذا السبب قدمنا مبادرة بتوثيق عرى التعاون مع الأمم المتحدة. ونحن في الاتحاد الكاريبي مقتنعون بأن هذا التعاون يمكن أن يكون لمنفعة المنظمتين. وعلاوة على هذا فإن الأمم المتحدة تستطيع دون شك، بحكم تجربتها وخبرتها الفنية، أن تساعد المنظومة في الاضطلاع بولاياتها.

والاجتماع الأخير لمجلس أمريكا اللاتينية المعقود في مدينة مكسيكو قد كلف أمانته الدائمة بمساعدة الدول الأعضاء في توفير دعم تقني وتحليلي منسق بشأن مسألتين محددتين هما الإعداد لـ "خطة التنمية" والإعداد لمؤتمر القمة العالمية المعني بالتنمية الاجتماعية. ومن نافلة القول إن لهاتين المسألتين أهمية فائقة في تناولنا للمسائل المطروحة في هذه الدورة، ونحن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نرى أن هذه المساعدة ستكون ذات أهمية فائقة.

والواقع أن المنظومة، شأنها شأن سائر الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية المنتسبة للأمم المتحدة، قد قدمت فعلا مادة مفيدة وجديرة بالترحيب في عملية نهوضنا بالولاية المناطة برئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأقصد بها تعزيز العمل في إعداد خطة التنمية. وهذا المثال الفريد والبليغ يشهد على جدوى التعاون القائم بين المنظمتين.

وعملا برؤيا بوليفار بضرورة وحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، كلفت المنظومة تكليفا محددا بأن تزيد إلى أقصى حد الحوار والتعاون بين دولها الأعضاء. وهذا التحسن في العلاقات سيؤدي حتما إلى تعزيز عمليات الاندماج الإقليمي ودون الإقليمي، وتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي وتحسين الاعتماد الذاتي للمنطقة. ويكمن جزء هام من هذا الهدف بالنسبة للمنظومة في تشجيع التعاون مع رابطة دول الكاريبي المنشأة حديثا.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي تربطها أهداف وتطلعات مشتركة، وإن كانت تضم مصالح متنافسة في كثير من الأحيان، يكتسي دور المنظومة أهمية كبرى في زيادة التعاون والتنسيق بين جهودنا. وتوخيا لهذه الغايات، يصبح من الضروري جدا تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة ووكالاتها العديدة.

السيدة دوران (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بوصفنا وفد البلد المضيف للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، نود أن نعرب مرة أخرى عن التزامنا بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، عن طريق مختلف وكالاتها المتخصصة وهيئاتها، لضمان وتعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمة والمنظومة في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية لمنطقتنا.

وكما أوضح الأمين العام عن حق في تقريره الأساسي الذي هو المقدمة التي نبني عليها مناقشتنا، فإن عملية التعاون قد تكثفت وأصبحت أكثر تنوعا من حيث أنشطة المنظومة وعلاقاتها مع الأمم المتحدة. ونود أن ننوه بما تحقق من زيادة في مشاركتنا في المشاورات مع وفود الدول الأعضاء بفضل وجود الممثل المراقب للمنظومة هنا في مقر الأمم المتحدة.

وتؤكد فنزويلا على أهمية هذا التعاون، الذي من شأنه تحقيق النفع الأكيد لمجتمعنا. ونحن ننادي بتعزيز الدعم لبرامج الأمانة الدائمة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي تكمله أنشطتها الداعمة للدول الأعضاء في المنظومة، وهي البرامج التي تسعى بها الأمانة الدائمة على النحو الذي حدده الاجتماع العشرون لمجلس أمريكا اللاتينية المعقود في مدينة مكسيكو. وتأمل فنزويلا أن تثمر هذه الجهود بل أن تزداد؛ وأن تشكل إسهاما من جانب الجميع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقتنا.

ويسعد وفد فنزويلا أن ينضم إلى صفوف مقدمي مشروع القرار A/49/L.7 ويحدوه الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن لمراقب المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

السيد دي روخاس (المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نيابة عن الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، أود أن أشكر الدول الأعضاء في الجمعية العامة على مشروع القرار الذي سيعتمد بعد هنيهة، وبصفة خاصة أوجه الشكر إلى ممثل بيرو وممثلي سائر دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأعضاء في المنظومة الذين حرصوا على تقديمه، وكذلك جميع الممثلين الآخرين الذين قدموا لنا تأييدهم السخي. كما أعبر عن التقدير للبيانات التي ألقاها هنا اليوم ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكما يبين مشروع القرار بوضوح، نحن مقتنعون بأن تنفيذه سيوسع ويعمق التعاون وأنشطة الدعم المتبادل بين الأمم المتحدة والمنظومة. وهناك أنشطة كثيرة قائمة بالفعل كما يوضح تقرير الأمين العام (A/49/382).

والواقع أنه منذ توقيع اتفاق التعاون بين المؤسستين قبل ثلاث سنوات، واتخاذ القرار ٢٢/٤٨ الذي يجري التأكيد عليه اليوم من جديد، شهدنا توسعا مستمرا في الإجراءات التعاونية والعمل المشترك، ليس فقط مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومختلف وحدات الأمانة العامة في نيويورك وجنيف، بل أيضا مع مجموعة متنوعة من الهيئات الأخرى والوكالات المتخصصة في المنظومة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن منظمات أخرى عديدة من بينها منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

ولن أحاول سرد قائمة كاملة بالأنشطة المختلفة القائمة على التعاون بين هذه الكيانات - ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لأنها وردت بالتفصيل في تقرير الأمين العام. ومع ذلك، أود أن أسلط الضوء على الدعم القيم الذي نتلقاه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك عن طريق الوحدة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهو الدعم الذي أشير إليه على وجه التحديد في قرار العام الماضي.

إن المشروعات القائمة حاليا بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - لا سيما المشروع الإقليمي RLA/92/008 - هي بالتحديد التي يسرت الاضطلاع بعدد كبير من هذه الأنشطة المختلفة. ونحن نرجو بل ونتوقع أن يحظى هذا المشروع بالذات بالموارد اللازمة لإكماله بالشكل المرضي في الموعد المحدد، أي عام ١٩٩٦، وهو العام الأخير في الدورة البرنامجية الحالية.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، عقد مجلس أمريكا اللاتينية - وهو الهيئة العليا في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية - اجتماعه العادي السنوي العشرين في مدينة مكسيكو. وفي تلك المناسبة اعتمد المجلس المبادئ التوجيهية لبرنامج عمل السنة التالية للمنظومة بأسرها، بالإضافة إلى مجموعة من النتائج والقرارات والإعلانات بشأن مسائل تهم الأمم المتحدة وترد في جدول أعمال الجمعية العامة لدورتها التاسعة والأربعين.

والتقرير الخاص باجتماع المجلس سيصدر عما قريب بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة. وبهذه المناسبة، أود أن أبرز باختصار بعض سماته الرئيسية حتى يتسنى للوفود أن تقدر تنوع وثراء مضمون برنامج العمل الذي تنفذه حاليا المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية اعتمادا على ركيزتيها الأساسيتين أي التشاور والتنسيق الدولي، والتعاون الإقليمي.

ففيما يتعلق بـ "خطة للتنمية"، على سبيل المثال، أوصى مجلس أمريكا اللاتينية الأمانة الدائمة بأن تواصل عن كثب متابعة التطورات بشأن البنود ذات الصلة، وبخاصة في داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن تبقى

على اتصال وثيق بوفود الدول الأعضاء التي تشارك في المداولات المعنية، وأن تجري تحليلا لحالة وآفاق العلاقات بين بلدان المنطقة ومؤسسات بريتون وودز، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس هذه الهيئات وتأسيس الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، طلب المجلس إلى الأمانة الدائمة أن تستمر في تعاونها مع الدول الأعضاء ومع اللجنة التحضيرية، وأن تعد، في الوقت المناسب، ترتيبات للتعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة بغية الإسهام في تنفيذ خطة العمل التي ستعتمد في كوبنهاغن.

ونظر المجلس أيضا في مسائل رئيسية، مثل الديون الخارجية، وتمويل التنمية، والتجارة الدولية، والمفاوضات متعددة الأطراف، والسياسة الصناعية والتكنولوجية، والملكية الفكرية، والعلاقات الاقتصادية مع البلدان والتجمعات خارج المنطقة، والمشاكل الاجتماعية، والأمن الغذائي، والتكامل الإقليمي، وصياغة استراتيجيات للمنطقة للعمل الاقتصادي على الصعيد العالمي فيما هي تتعامل مع الاقتصاد العالمي وتواجه التحديات والعمليات الجديدة في شتى أنحاء العالم.

وقد اتخذ قراران خاصان - أحدهما بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ والآخر بشأن "المعايير والمبادئ التوجيهية الرئيسية للدورة البرنامجية السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، وهذه تتضمن، في جملة أمور، إعادة تأكيد وسرد مجموعة من المبادئ المعيارية والمعايير التنفيذية، إلى جانب قرار بكفالة المتابعة النشطة للمفاوضات في الدورة البرنامجية السادسة، ووضع برنامج إقليمي مقابل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والحاجة إلى التماس زيادة في ما تحصل عليه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الموارد المتاحة للتعاون الدولي، سواء من المصادر الثنائية أو متعددة الأطراف.

وإننا لعلى ثقة بأن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، تستجيب ببرنامج عملها لتحديات العصر وفقا لرغبات دولها الأعضاء، التي ستتعزز جميعا، دون أدنى شك، بزيادة التعاون مع بقية المجتمع الدولي، وعلى الأخص مع منظومة الأمم المتحدة.

السيد كودريافتسيف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن تقرير الأمين العام (A/49/382) عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية يوفر أساسا ممتازا لمناقشة المشاكل الإنمائية في هذه المنطقة. ونحن نتفق مع الأمين العام في قوله إن تعاون المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مع برامج الأمم المتحدة يتزايد ويتنوع بإطراد. وهذا بالتأكيد يحقق مصلحة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وسائر المجتمع الدولي.

وكمثال طيب على التعاون بين المنظمات، نشير إلى النتائج العملية التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية. ونأمل أن يتواصل هذا النشاط، وأن يتسع التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة عن طريق الاتصالات بين تلك المنظمة وعدد كبير من هيئات الأمم المتحدة. فهذا بالتأكيد سيساعد بلدان المنطقة على حل مختلف المشاكل التي تواجهها، أو يسهم في توحيدها عن طريق المشاركة في أنشطة المنظمات الإقليمية.

إن عملية التكامل الإقليمي سمة بارزة من سمات التنمية في عصرنا، كما أن التعاون الوثيق على المستوى الأقاليمي عن طريق المنظمات الدولية تطور نرحب به كل الترحيب.

ومن الظواهر الإيجابية، في رأينا، أن الاهتمام الواجب يولي للمسائل الاقتصادية في عملية التنمية في كل أنحاء المنطقة. وعند البت في كيفية المضي نحو حل المشاكل الأخرى، بالتعاون مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بما فيها مؤسسات بريتون وودز، قد يكون من اللائق أن تؤخذ بعين الاعتبار المشاكل الناشئة من القرارات المتعلقة بتجارة المواد الخام والسلع المصنعة. فهذا من شأنه أن يكسب العمل مزيدا من الاهتمام ويضفي عليه طابعا عمليا أقوى، كما أنه سيتسق تماما مع مصالح بلدان أمريكا اللاتينية - بل والمجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/49/L.7.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.7 (القرار ٦/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦ من جدول الأعمال
انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(ب) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق
مذكرة من الأمين العام (A/49/259)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طبقا لمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، تنتخب الجمعية العامة أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق بناء على ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومعروض على الجمعية العامة الوثيقة A/49/259 التي تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر التي ستحدث في اللجنة نتيجة لانقضاء مدة الاتحاد الروسي وأوروغواي وجزر البهاما وزامبيا وغانا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وهذه الدول مؤهلة لإعادة الانتخاب في الحال.

وأود تذكير الأعضاء بأن الدول التالية ستظل أعضاء في اللجنة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥: الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، البرازيل، بيلاروس، ترينيداد وتوباغو، توغو، جزر القمر، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، رومانيا، السنغال، الصين، الكاميرون، كندا، كوبا، الكونغو، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، نيكاراغوا، الهند، هولندا، اليابان.

ولذلك، فإن هذه الدول السبع والعشرين غير مؤهلة لهذا الانتخاب.

وقد رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول التالية: دولتان افريقيتان لشغل شاغرين وهما بنن وغانا؛ ودولة من أوروبا الشرقية لشغل شاغر وهي الاتحاد الروسي؛ ودولتان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشغل شاغرين وهما جزر البهاما والمكسيك؛ ودولتان من أوروبا الغربية ودول أخرى لشغل شاغرين وهما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويتفق عدد الدول المرشحة من بين الدول الافريقية ودول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ودول أوروبا الغربية ودول أخرى مع عدد المقاعد المراد شغلها في كل من تلك المناطق.

وطبقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري. غير أنه يجوز للجمعية العامة، طبقا للفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤، الاستغناء عن الاقتراع السري، في انتخابات الهيئات الفرعية، عندما يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد المراد شغلها. وبالتالي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعلان الدول المرشحة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي: الاتحاد الروسي وبنن وجزر البهاما وغانا وفرنسا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، أعضاء منتخبين في لجنة البرنامج والتنسيق لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق.

لقد اختتمنا بذلك نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥